International Articles Journal
A Multidisciplinary Journal
Issue 1, March 2025

مجلة المقالات الدولية
مجلة متعددة التخصصات
العدد 1، مارس 2025

# الوظيفة الاجتماعية للدولة بالمغرب خلال الأزمات
# زلزال الحوز نموذجا

# THE SOCIAL FONCTION OF THE STATE IN MOROCCO DURING CRISES
# AL HAOUZ EARTHQUAKE AS AN EXAMPLE

**HICHAM ROUKHSI**
Researcher in Public Law
Mohammed V University, Rabat

**هشام رخصي**
باحث في القانون العام
جامعة محمد الخامس، الرباط

**Abstract** :

The Al Haouz earthquake, like previous crises, highlighted the role of the Moroccan state in protecting its citizens, making social welfare one of its key functions. Following the earthquake on September 8, 2023, government sectors swiftly intervened to rescue those affected and ensure their rights to housing, healthcare, education, and adequate infrastructure. This tragedy underscored the priority of social issues in government policies, reflecting the directives of King Mohammed VI. From the COVID-19 pandemic to the eastern floods, these crises affirm that healthcare, education, and social protection are not just fundamental rights but pillars of a strong political and social state.

**المستخلص:**

أبرز زلزال الحوز، كما الأزمات السابقة، دور الدولة المغربية في حماية مواطنيها، حيث أصبح الاهتمام بالجانب الاجتماعي من أهم وظائفها. عقب الزلزال الذي ضرب المنطقة في 8 شتنبر 2023، تدخلت القطاعات الحكومية بسرعة لإنقاذ المتضررين وضمان حقوقهم في السكن، الصحة، التعليم، والبنية التحتية الملائمة. كما شكلت الفاجعة دليلاً على أولوية المسألة الاجتماعية في السياسات الحكومية، تجسيدًا لتوجيهات الملك محمد السادس. تؤكد هذه الأزمات، من كورونا إلى فيضانات الشرق، أن الصحة، التعليم، والحماية الاجتماعية ليست فقط حقوقًا أساسية، بل دعائم لدولة قوية سياسيًا واجتماعيًا.

**Keywords:**

Social Crises; Al Haouz Earthquake; The Social Orientation.

**الكلمات المفتاحية:**

الازمات الاجتماعية ؛ زلزال الحوز ؛ التوجه الاجتماعي .

**مقدمة:**

في علم السياسة هناك نظرية قديمة قدم علم السياسة نفسه تشَبِه الدولة بالكائن الحي أي الإنسان على وجه الخصوص، فالنظرية العضوية في تفسير الدولة تشبه المجتمع أي الشعب بالأسرة ورأس النظام السياسي أي الحاكم برب الأسرة، فوظيفة رب الأسرة هي رعاية أفراد أسرته وتهذيبهم والاستجابة لطلباتهم والسهر على أمنهم وراحتهم وإشباع حاجاتهم، كذلك هي وظيفة الحاكم في الدولة. أما النظرية الحديثة ترى أن الدولة هي عقد اجتماعي بين الجماعة السياسية نفسها أي الشعب والسلطة السياسية، ونتيجة لتوقيع هذا العقد السلطة السياسية تمارس الحكم نيابة عن صاحب السيادة، ومن هنا جاءت فكرة الممارسة الديمقراطية غير المباشرة أو النيابية لاستحالة ممارسة الشعب للحكم بصورة مباشرة في المجتمعات الحديثة، كما كان الأمر في المجتمعات القديمة قليلة العدد وبسيطة التركيب .

والدولة حسب هوبز كيان سياسي منظم وهي نتاج توافقٍ بين مجموعة من الأفراد وسببُ نشوء الدولة حسب هوبز هو تحقيقُ الحماية والرضا للأفراد، فوظيفتها هي الأمن والاستقرار وتنظيم المجتمع. إنَّ الدولة هي تعاقدٌ اختياري يقومُ به النَّاس من أجلِ تشكيل نظام يُخرجهم من حالة الهمجية . فالوظيفة الاجتماعية هي مكون أساسي لوجود الدولة بل سبب نشؤها في الأصل.

شهدت الدولة الرأسمالية منذ تأسيسها - قبل قرنين وإلى تسعينات القرن العشرين - المرور من ثلاث مراحل:

مرحلة الدولة الحارسة: الممتدة حتى بداية القرن 20 والملخصة في القولة الشهيرة: "دعه يعمل دعه يمر". وقد تميزت هذه المرحلة باقتصار وظيفة الدولة على ضمان الأمن الداخلي (للمواطنين) والخارجي (في مواجهة المعتدين)، والإشراف على القضاء، وحماية الملكية الفردية والامتناع عن أي شكل من أشكال التدخل في النشاط الاقتصادي والتجاري.

مرحلة دولة العناية: الممتدة من الثلاثينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين. وقد شهدت هذه المرحلة تخطي الدولة لحدود الدولة - الدر كي، وتدخلها في الاقتصاد بإنشاء قطاع عام يتضمن مؤسسات عمومية اقتصادية وتجارية مديرة للنشاط الاقتصادي إلى جانب القطاع الخاص، وكذا إيجاد ضمان اجتماعي وخدمات اجتماعية (تعليمية وصحية ...) للحد من الفوارق الاجتماعية.

مرحلة الدولة الليبرالية: انطلقت هذه المرحلة في منتصف السبعينات من القرن 20. وكانت فترة حكم الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (1980-1988) والوزيرة الأولى البريطانية مارغريت تاتشر (1979-1990) أبرز تجسيد سياسي لها فيما عرف بالريغانية والتاتشرية. وتتميز هذه المرحلة بمحاولة معالجة الأزمات الجديدة للرأسمالية - المتمثلة في تزايد معدلات التضخم والكساد والبطالة وضآلة المردودية وارتفاع عجز ميزانيات الدولة والضغط الضريبي وتصاعد العنف وانعدام النظام - بالدعوة للفردانية، والعودة للقيم المحافظة والليبرالية والبسيطة للعائلة والنظام والمبادرة الحرة والملكية الخاصة والحرية، وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد بسياسات الخوصصة، والحد من النفقات الاجتماعية العامة في مجالات الإسكان والتعليم والصحة والمساعدة الاجتماعية.

تشكل وظائف الدولة مظاهر لممارسة سلطتها، ويمكن التمييز بين عدة وظائف من أبرزها:

- الوظيفة الدستورية: وهي وظائف مشتركة بين مختلف دول العالم. وتشمل وظيفة التشريع والتنفيذ والقضاء.
- الوظيفة التشريعية: وتتمثل في إصدار المشرع (البرلمان في الأنظمة الديمقراطية) لقواعد قانونية عامة مجردة وملزمة مبلورة للاختيارات السياسية للأغلبية البرلمانية.
- الوظيفة التنفيذية: وتقوم بها حكومة تسهر على تنفيذ القوانين الصادرة عن البرلمان، وقيادة سياسة الأمة في إطار الخطة التي صادق عليها أو تحت مراقبته. وللقيام بمهمتها التنفيذية، فإن الحكومة تتوفر على جهاز إداري تابع لها.
- الوظيفة القضائية: وتناط بجهاز قضائي - مستقل عن الحكومة والبرلمان - يعمل على فض النزاعات طبقا للقانون، كما أنه يسهر على احترام القانون.
- الوظيفة الاقتصادية: يلاحظ أن هذه الوظائف تضيق أو تتسع حسب النظام الاقتصادي للدولة.
- الوظيفة الاجتماعية: وتهم الاهتمام بالمواطن عبر سياسات اجتماعية.

إلا أن الازمات كانت في أغلب الأحيان منعطفا هاما في مسار تكريس وظيفة الدول، بحيث فرضت هذه الظروف الاستثنائية التي تتسم بأوضاع جديدة ومعقدة وغير مألوفة لم يسبق مواجهتها وتحديات جديدة فرضت على الدولة اتخاد تدابير وإجراءات جديدة أثرت بشكل كبير على مسارها الوظيفي، خصوصا الوظيفة الاجتماعية.

في ظل ما تقدم، تبرز الإشكالية المحورية للدراسة في التساؤل التالي: ما هي تجليات الوظيفة الاجتماعية للدولة المغربية في ظل الازمات التي عصفت به خصوصا خلال زلزال الحوز؟

وسنقسم الدراسة إلى محورين:

المحور الاول: الوظيفة الاجتماعية للدولة بالمغرب

المحور الثاني: الوظيفة الاجتماعية للدولة بالمغرب خلال الازمات

## المحور الأول:
## الوظيفة الاجتماعية للدولة بالمغرب

تتعدد وظائف الدولة من وظائف امنية واقتصادية ... وأيضا الوظيفة الاجتماعية لاسيما بعد خروج الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي إلى حيز الوجود وتوقيع جل الدول على مضامينه والمغرب من بينها، فللوقوف على تجليات الوظيفة الاجتماعية بالمغرب يقتضي أولا تعريف دلالة ومفهوم الوظيفة الاجتماعية للدولة عموما (الفقرة الأولى) تم ثانيا سياق ظهور الوظيفة الاجتماعية بالمغرب (الفقرة الثانية).

### أولا: مفهوم الوظيفة الاجتماعية للدولة

يقدم عالم الاجتماع الفرنسي فرنسوا كسافي مريان MERRIEN XAVIER FRANCOIS مدلولا أساسيا للوظيفة الاجتماعية للدولة والتي هي الدولة التي تعمل على تحسن من وضعية العمال المأجورين والفقراء وخدمة الرعاية الاجتماعية كالتأمين الصحي والتأمين على الدخل. حيث ميز بين وظيفة الدولة الاجتماعية والدولة التقليدية، فوظيفة الدولة التقليدية تتميز بحارس الليل وحضور أشكال تضامن تقليدية. أما الدولة الاجتماعية فتقوم بوظائف مهمة تتعلق أساسا بالدفاع والحفاظ على الحدود الجغرافية وتثبيت الأمن وترسيخ النظام بالإضافة إلى

الوظيفة الاقتصادية التي ترتبط بصك العملة وتدبير الأنشطة الاقتصادية وأيضا الانتقال من التضامن الذاتي إلى التضامن الموضوعي الذي يقوم على حقوق المواطنين والعمال والفقراء[1].

يؤكد العالم فرنسوا مريان على الوظيفة الاجتماعية للدولة ارتبطت بظهور الدولة الاجتماعية تاريخيا والتي تطورت عبر ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: ما بين 1870م و1935م وقد تميزت بالتصنيع الذي عرفته أوربا ورافق ذلك توسع الأسواق أدى ذلك إلى إفقار العمال وتطور الحركة الاشتراكية، واتضح ان السياسات التي تم وضعها سابقا لم تعد كافية لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتميزت هذه المرحلة باعتماد النموذج البسماركي.

المرحلة الثانية: ما بين 1930م و1970م وقد تزامنت مع الكساد الاقتصادي الذي عصف بالاقتصاد العالمي وبرزت في هذه الفترة الدولة الكنزية التي سعت إلى تعزيز النمو والتوازن الاقتصاديين والتغلب على المخاطر الاجتماعية وتأمين الوظائف وضمان التوزيع العادل للثروة[2].

المرحلة الثالثة: انطلقت من سنة 1970م والتي أصبحت فيها الدولة تحت الضغط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي حيث أصبحت النماذج البسماركية والكنزية غير قادرتين على مواجهة التحديات التي تواجهها الدول والناتجة عن تطور الاقتصاديات الحديثة.

وإن كانت الدولة عند نشأتها اقتصرت على تلبية الحقوق الأمنية والسياسية من حرية ومشاركة سياسية أو ما يصطلح عليه بحقوق الجيل الأول التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948[3]، فإنها بفعل عدة متغيرات على رأسها الحرب العالمية الأولى و الثانية و انتشار الأفكار الاشتراكية أصبحت مطالبة باهتمام بالجيل الثاني من الحقوق أي الحقوق الاقتصادية والاجتماعي والثقافية و التي تشمل الحق في السكن، الحق في العمل، الحق العيش الكريم، الحق في الصحة[4]، بل إنها مطالبة بالاهتمام بالجيل الثالث من الحقوق و التي تتمثل في الحق في بيئة سليمة، الحق في الاتصال، الحق في التنمية، الحق في التضامن...و التي تقوم على فكرة وحدة المصير بين كل البشر على اختلافهم[5].

وعليه، فالوظيفة الاجتماعية للدولة تتطلب منها تقديم المساعدات والعون للفئات الضعيفة في المجتمع، كما تناط لها مسؤولية حماية المواطنين من إمكانية الوقوع ضحية اقتصاد السوق الرأسمالي، بل ينتظر منها الحرص على التوزيع العادل للموارد من خلال عدد من المجالات كالتقاعد والشيخوخة والتأمين ضد الحوادث والبطالة والخدمات الاجتماعية خصوصا في حالة العجز وغيرها من المخاطر التي تهدد الإنسانية.

ومن جهة أخرى فإن الوظيفة الاجتماعية للدولة لا تقتصر فقط على سبل العيش الكريم المتعلق بتوفير المأكل والشرب والسكن والشغل والصحة و تأمين بل تتضمن توفير الحقوق والحريات المتضمنة في الإعلان العاملي

[1] Merrien Xavier François, l'état providence, PUF, Paris que sais-je ? édition 2007, page 3

[2] Merrien Xavier François, l'état providence, PUF, Paris que sais-je ? édition 2007, page 8

[3] أنظر المواد من 3 إلى 21 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948.

[4] أنظر المواد من22 إلى 27 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948 والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.

[5] احمد البوز، القانون الدستوري لحقوق الانسان دراسة في الحماية الدستورية للحقوق والحريات في المغرب والتجارب المقارنة، مطبعة شمس بريننت، سلا، الطبعة الأولى، سنة 2020، الصفحة 18.

للحقوق الانسان والعهد الدولي، فالدولة بغض النظر عن نوع النظام السائد فإنها ملزمة في إطار وظيفتها الاجتماعية دعم وحماية حقوق الانسان لبناء مجتمع يقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين المواطنين. ولا يجب أن تدخر الجهد في سبيل تعزيز احترام حقوق الانسان وصون كرامته الأساسية وتوفير السبل والضمانات اللازمة لتمكين المواطنين من التمتع بحقوقه المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والامتناع عن التدخل او حظر أي حق من الحقوق[6].

والمغرب إسوة باقي الدول اهتم بالجانب الاجتماعي مند استقلاله سنة 1956، وقد تجسد هذا التوجه في مختلف الوثائق الدستورية والمخططات التنموية والبرامج الحكومية، فكيف كان سياق ظهور الوظيفة الاجتماعية بالمغرب؟

**ثانيا: سياق ظهور الوظيفة الاجتماعية للدولة بالمغرب**

إن الاهتمام بالوظيفة الاجتماعية كان دائما حاضر بالمغرب، فمنذ استقلاله سنة 1956 والهاجس الاجتماعي حاضر لدى الفاعل الرسمي رغم اختلافاته الفكرية والسياسية والأمنية ورغم عدم توفر الموارد المالية للدولة في مقابل ارتفاع النفقات العمومية وضعف الاقتصاد الوطني. فبعد الاستقلال مباشرة بدأ التفكير في هيكلة الحقل الاجتماعي بإنشاء مؤسسات ذات الطبيعة الاجتماعية كمؤسسة التعاون الوطني التي تأسست سنة 1957[7]، والإنعاش الوطني سنة 1961، وصندوق المقاصة[8]، وعدة برامج اجتماعية تخص التغذية والماء الصالح للشرب والكهرباء وغيرها من المجالات الاجتماعية، إلا ان هذه البرامج كانت مجرد دعم مباشر للفئات الفقيرة والهشة من اجل استقرار المجتمع وتحقيق الضبط الاجتماعي في إطار الهاجس الأمني. وقد استمرت الدولة في هذا النهج إلى غاية سنة 1982 حيث خضع المغرب لسياسية التقويم الهيكلي التي امتدت بصفر رسمية من سنة 1983 إلى 1993 بعد أن عانى المغرب من مشاكل مالية سنة 1983 حيث بلغ نسبة عجز الميزانية ما يقارب 12 بالمائة ونسبة الدين العمومي 82 بالمائة وبلغ احتياطي المغرب من العملة يومين فيما بلغت نسبة التضخم 10 بالمائة. مما فرض على الدولة توجهات اقتصادية واجتماعية نظرا لعجز الحكومة عن تسديد ديونها لصندوق البنك الدولي كالقيام بإصلاحات ضريبية وجبائية ورفع الدعم عن القطاعات الاجتماعية الغير المنتجة والرفع من ميزانية الاستثمار. وقد التقويم الهيكلي إلى إشكالات كبيرة داخل المجتمع المغربي وصفها المالك الحسن الثاني رحمه الله بالسكتة القلبية[9].

إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا لعدة أسباب تداخل فيها ما هو داخلي كبداية ما سمي العهد الجديد وظهور مستويات جديدة للتعامل مع المسألة الاجتماعية، ومنها ما هو خارجي خصوصا تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

---

6 - طارق عبد العال، فكرة حقوق الانسان والدولة، مقال منشور بالموقع الالكتروني بجريدة الشروق على الموقع www.shorouknews.com، تاريخ الاطلاع على المقال 4 مارس 2024.

7 - تم إحداث التعاون الوطني بموجب الظهير الشريف رقم 1.57.099 بتاريخ 26 رمضان 1376 الموافق ل 27 أبريل 1957 على شكل مؤسسة خصوصية ذات طابع الاجتماعي معترف لها بالمنفعة العامة، تم تحول إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية العمومية والاستقلال المالي بواسطة مرسوم رقم 2.71.625 بتاريخ 12محرم 1392 الموافق ل 28 فبراير 1972.

8 - وهو صندوق للدعم الاجتماعي، ذات صفة معنوية واستقلالية مالية، وظيفته الأساسية دعم أثمان المواد الأولية المسوقة في المغرب، وخصوصا الغازية والسكر، إضافة إلى دعم أثمنة بعض المنتجات الموجهة للاستهلاك في الأقاليم الجنوبية للمغرب، تم إحداث الصندوق سنة 1941، إبان الحماية الفرنسية على المغرب، ويؤطر تسييره ومهامه ظهير لسنة 1977.

9 خالد وخشى، التنمية الاجتماعية بالمغرب... أي حضور لمفهوم الدولة الراعية، مقال منشور بمجلة العمق المغربي، على الموقع www.al3omk.com

لسنة 1990 الذي حدد أبعاد ومؤشرات الجديدة للتنمية[10] ومخرجات مؤتمر كوبنهاكن لسنة 1995 الذي تمخضت عنه أهداف الألفية والمغرب من بين الدول الملزمة بهذه المخرجات[11].

ومنذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش بتاريخ 30 يوليوز 1999، تم إطلاق العديد من المبادرات في المجال الاجتماعي منها:

- إحداث مؤسسة محمد الخامس للتضامن[12] مهمتها تحفيف من معاناة الطبقة المعوزة وذوي الاحتياجات الخاصة وضحايا الكوارث الطبيعية ودعم تمدرس الأطفال ومحو الامية وتوفير الادوية ودعم الجمعيات الناشطة واستقبال المغاربة المقيمين بالخارج وحماية البيئة سواء على المستوى المحلي أو الدولي.
- تأسيس وكالة التنمية الاجتماعية[13] بتاريخ 6 أكتوبر 1999 بتوصية من البنك الدولي ومهمتها تزيل السياسات الحكومية في المجال الاجتماعي كمحاربة الفقر والهشاشة من خلال دعم الفاعلين المحليين بشكل مباشر أو عبر جمعيات والتعاونيات والجماعات الترابية.
- تم الإعلان بتاريخ 12 أكتوبر 1999 للمفهوم الجديد للسلطة والذي يعد اللبنة الأولى لجميع الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها...
- تأسيس هيئة الانصاف والمصالحة[14] لجبر ضرر المتضررين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.
- تأسيس الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات لمواكبة وتوجيه الشباب للاندماج في سوق الشغل.
- الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في 18 ماي 2005 كمشروع وطني لمحاربة الفوارق الاجتماعية ودعم الفئات الفقيرة والهشة من خلال برامج ومحاور استراتيجية.
- إطلاق مجموعة من المشاريع التي تهدف في الأساس إلى خلق تنمية شاملة في المجتمع المغربي خصوصا في مجال التربية والتعليم، ومحاربة الفقر والبطالة، والمجتمع القروي وشؤون المعاقين، وحماية حقوق الطفل والمرأة، والاهتمام بشؤون المغاربة الذين يقيمون في الدول الخارجية[15].
- سعى الملك محمد السادس إلى حل مشكلة البطالة التي يعاني منها العديد من الشبان في المغرب من خلال توفير العديد من فرص العمل، بحيث أنشأ صندوق الحسن الثاني للتنمية والتجهيز الذي ساعد

---

[10] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هي شبكة تطوير عالمية تابعة للمم المتحدة، وهي منظمة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل، وهي تعمل في 177 دولة.

[11] - رداد شملال، بناء الدولة الاجتماعية بالمغرب، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، مارس 2023، الصفحة 283.

[12] - مؤسسة محمد الخامس للتضامن هي مؤسسة تضامنية اجتماعية وطنية مغربية ذات المنفعة العامة واستقلال مالي، تأسست بمرسوم صدر بتاريخ 21 ربيع الأول الموافق ل 5 يوليوز 1999، يرأسها الملك محمد السادس

[13] - أحدثت وكالة التنمية الاجتماعية بموجب القانون رقم 12.99 بتاريخ 25 غشت 1999. للمساهمة في تطوير وتنويع الخدمات الاجتماعية باعتماد سياسة التأهيل والتكوين وتمويل المشاريع المدرة للدخل لفائدة الفئات التي تعاني من الهشاشة والإقصاء الاجتماعي بشكل مباشر أو عن طريق التعاونيات وجمعيات المجتمع المدني

14- هيئة الإنصاف والمصالحة هي لجنة مغربية لحقوق الإنسان والحقيقة والمصالحة ظهرت في السابع من يناير 2004 بظهير لمساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والنظر في عددٍ من القضايا بما في ذلك قضايا التعذيب والاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية التي ارتكبت خلال سنوات الرصاص (خلال الفترة الممتدة من عام 1956 حتى عام 1999.

[15] - كوثر الحديد، إنجازات الملك محمد السادس، موقع موضوع https://mawdoo3.com، تاريخ التصفح 2024/03/04.

في تقليل البطالة، كما حرص الملك محمد على توفير السكن والمأوى المناسب لمن لا يجد المسكن والتصدي للسكن العشوائي.

- الحرص على تدخل الدولة لمعالجة المشاكل الاجتماعية كغلاء الأسعار وشح مياه الشرب وتوفر الطرق المسالح خصوصا بالمناطق القروية والجبلية وبناء المدارس والمستشفيات جهويا وتقريب الإدارة من المواطن.
- إخراج دستور سنة 2011 الذي يضم أكثر من 60 فصلا مرتبط بحقوق الانسان وحمايتها.
- إخراج النموذج التنموي الجديد الذي قدمته اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي برئاسة السيد شكيب بنموسى بين يدي الملك بتاريخ 25 ماي 2021 و الذي تضمن عدة اقتراحات تهدف إلى الارتقاء بالمملكة في افق 2035 من خلال مضاعفة الناتج الداخلي الخام حسب الفرد و ضمان امتلاك 90 بالمائة من التلاميذ لتعلمات الأساسية، الرفع من معدل التأطير الطبي للملائمة مع معايير منظمة الصحة العالمية، تقليص نسبة الشغل بالقطاع غير المهيكل إلى 20بالمائة، رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 45 بالمائة والوصول إلى نسبة الرضا المواطنين على الإدارة والخدمات العمومية تزيد عن 80بالمائة.
- تعيين حكومة برئاسة السيد عزيز اخنوش ببرنامج حكومي وضع من أولوياته بناء دولة اجتماعية من خلال عدة سياسات عمومية اجتماعية.

وقد حرصت الدولة المغربية على تدخل إبان الازمات والكوارث الطبيعية على اختلاف أنواعها والمناطق التي عصفت بها هذه الازمات ودرجة خطورتها، فما هي تجليات الوظيفة الاجتماعية بالمغرب خلال الازمات؟

## المحور الثاني:
## الوظيفة الاجتماعية للدولة بالمغرب خلال الازمات

عانى المغرب من عدة أزمات عصفت به من كل النواحي، فمنها الازمات الاقتصادية ومنها الاجتماعية ومنها الطبيعية، وكان على الدولة المغرب بحكم وظيفتها الاجتماعية التدخل وتحمل مسؤولياتها، فكيف كان هذا التدخل عموما (الفقرة الأولى) خصوصا خلال زلزال المدمر الذي ضرب منطقة الحوز (الفقرة الثانية).

### أولا: تدخل الدولة المغربية خلال الازمات

شهدت الدولة المغربية خلال السنوات الأخيرة عدة أزمات أرغمت فيها الدولة على التدخل، وقد يختلف نوع الازمة من أزمات سياسية واجتماعية ومالية وصحية وأزمات تتعلق بالكوارث الطبيعية.

**<u>الازمات السياسية:</u>**

ونقصد بالأزمات السياسية الازمات التي تحدث على مستوى الساحة السياسية المغربية، كأزمة البلوكاج السياسي الذي عرفه المغرب عندما عين الملك محمد السادس عبد الإله بنكيران رئيسًا للحكومة في 10 أكتوبر 2016، وكلفه بتشكيل الحكومة، على إثر تصدر حزب العدالة والتنمية نتائج انتخابات أعضاء مجلس النواب بـ125 مقعدًا.

وقد عبد الإله بنكيران، خلال الأيام الأولى من تعيينه، مشاورات مع غالبية الأحزاب الحاصلة على مقاعد في انتخابات السابع من أكتوبر 2016؛ غير أن مسار تشكيل الحكومة عرف مرحلة انسداد. وتظهر تجليات الازمة في كون مضمون الفقرة الأولى من الفصل الـ 47 من دستور 2011 يقر بما يلي: "يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها". بالرجوع إلى الفقرة الأولى من الفصل

الـ 47 من دستور 2011، تم التأكيد فيه على أن الملك يعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر نتائج انتخابات أعضاء مجلس النواب؛ وهو ما يفيد بأن حرية الملك في تعيين رئيس الحكومة لم تعد مطلقة كما كان الحال في الدستور السابق، بل هي مقيدة، وذلك احتراما للديمقراطية وحرية المنافسة السياسية. ومن ثمّ، التعيين الملكي بمقتضى دستور 2011 أصبح مجرد إجراء شكلي لتقنين واقع مفروض مسبقا.

وبعد شهور من البلوكاج تدخلت الدولة عبر تكليف شخص ثان من الحزب الفائز في الانتخابات وهو السيد سعدالدين العثماني وتشكيل حكومة بتاريخ 17 مارس 2017.

**الازمات الاجتماعية:**

ونقصد بالأزمات الاجتماعية الاحتجاجات التي عرفها المغرب من قبيل حركة 20 فبراير وحراك الريف ومسيرات العطش وغيرها، فحركة 20 فبراير مثلا و هي حركة شبابية مغربية ليس لها قيادة معلنة، استلهمت التجربة من التجارب في تونس ومصر في إطار موجة الربيع العربي، جذبت فئات مختلفة، وقامت باحتجاجات متنوعة مطالبة بالحرية والعدالة والديمقراطية .

تأسست الحركة من خلال دعوات شبابية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمسيرات احتجاجية تحت شعار "دمقراطية الدولة والمجتمع"- يوم 20 فبراير 2011، بعدها أسس المنخرطون فيها تنسيقيات في المدن والجهات المغربية. وقد أكدت حركة 20 فبراير أو شباب 20 فبراير، أن هدفها هو العيش بكرامة في "مغرب ديمقراطي حر"، وشددت على استقلاليتها عن كل التنظيمات والأحزاب السياسية.

وقد أوضح بيانها التأسيسي يوم 14 فبراير 2011 أرضية انطلاقها وأن " تراكم المعضلات الاجتماعية يرجع بالأساس إلى الاختيارات السياسية وبنية النظام السياسي المغربي." وحدد البيان عددا من المطالب منها، دستور ديمقراطي يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، وحل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب، وقضاء مستقل ونزيه ومحاكمة المتورطين في قضايا الفساد واستغلال النفوذ ونهب خيرات الوطن، وإطلاق كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، والإدماج الفوري والشامل للمعطلين في أسلاك الوظيفة العمومية، بالإضافة لضمان حياة كريمة بالحد من غلاء المعيشة والرفع من الحد الأدنى للأجور.

وفي التاسع من مارس 2011 جاء رد الملك محمد السادس على الاحتجاجات الشعبية مستجيبا لمعظم مطالب الحركة. فأعلن عن حزمة إصلاحات اجتماعية وأطلق عملية صياغة دستور جديد تتوج بصدور دستور 2011، تلتها انتخابات جديدة نزيهة، أفرزت برلمانا عكس حقيقة الاختيار الشعبي، لأول مرة منذ الاستقلال. وتشمل ائتلاف حكومي قاده حزب العدالة والتنمية ذو الاتجاه الاسلامي ابتداء من يناير 2012.

**الازمات المالية:**

وهي الازمات التي عصفت باقتصاد المغرب كالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي فاجأت حكومات العالم بسرعة انتشارها وعنف وقعها بالرغم مما تم وضعه من مخططات الإقلاع الاقتصادي وكثافة الأموال التي تم ضخها بالأنظمة المالية إلا أنه تم فقدان الثقة بالفاعلين الاقتصاديين وخيم على الظرفية العالمية جو من الحذر والترقب وباتت أفق الازمة غامضة وغير موكدة.

والمغرب إن كان في المرحلة الأولى قد تفادى الازمة المالية بفضل مثانة منظومته البنكية واندماجه المحدود في الأسواق المالية الدولية إلا انه تأثر بانعكاساتها ابتداء من النصف الثاني لسنة 2008 على قطاعات التصدير

والأنشطة السياحية و تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج و كذا تدفق الاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى انعكاساتها المباشرة على بعض القطاعات نتيجة العوائق الهيكلية التي تعتري الاقتصاد المغربي كضعف احتمال الميزانية وضعف التنافسية الاقتصادية وتفاقم العجز التجاري وضيق السوف الداخلية وانعدام الحكامة بالسياسات العمومية.

**الازمات الصحية:**

شكلت الازمات الصحية منعطفا هاما في تعزيز الوظيفة الاجتماعية للدولة خصوصا أزمة كورونا التي فرضت على المغرب تداعيات اجتماعية كبيرة وخطيرة ومستجدة، حيث وجدت الدولة نفسها أمام وضع جديد معقد وغير مألوف، إلا أنها أحسنت التعاطي مه هذا الوباء القاتل عبر تدابير وإجراءات تم الإشادة إليها دوليا.

وقد ساهمت هذه الجائحة بشكل كبير في إعادة الأدوار التقليدية للدولة المغربية[16]، من خلال دعوة الملك محمد السادس إلى إحداث "صندوق جائحة فيروس كورونا" بمقتضى مرسوم رقم 2.20.269 بتاريخ 17 مارس، أو من خلال 2020 مجموعة من التدابير والإجراءات من بينها[17]:

1- الرصد واليقظة الوبائية: تتبع الحالة الوبائية، وضع خطة وبائية لرصد الوباء، زيادة الأطر الطبية، تقييم يومي لانتشاره الفيروس، تفعيل مراكز الاتصال خاصة بالتواصل مع الاطرة الصحية والمواطنين...الخ.

2- الرفع من قدرات المنظومة الصحية الوطنية من خلال رصد 2 مليار درهم من صندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا لتغطية نفقات إنشاء مراكز صحية خاصة بالوباء وشراء معدات وأدوات وأدوية سواء خاصة بالاستشفاء او خاصة بالتحاليل الطبية.

3- وضع منظومة التكفل بالحالات المصابة.

4- تعليق الدراسة الحضورية وتعويضها بالتعليم عن بعد انطلاقا من يوم الاثنين 16 مارس 2020 مع توفير مجموعة من الدعامات الرقمية من قبيل البوابة الالكترونية "تلميدتيس" وتعبئة القنوات العمومية لإنجاح العملية التعليمية لمختلف الشرائح، وهذه الاجراءات همت بالإضافة إلى التعليم الأساسي التعليم العالي وقطاع التكوين المهني[18].

5- استمرارية خدمات المرافق العمومية الأساسية وتأمين الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال منشور وزير الاقتصاد والمالية واصلاح الإدارة رقم 2020/1 الخاص باستمرار الإدارة في تقديم خدماتها لمرتفقيها ومنشور رقم 2020/2 الخاص بالخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية[19]، بالإضافة على عدة تدابير احترازية والوقائية لفائدة العاملين من قبيل الحد من عقد الاجتماعات وتنظيم عمليات استقبال

---

[16] - محمد البغدادي، التجربة المغربية في تدبير أزمة كورونا، مجلة القانون والاعمال الدولية، على الموقع www.droitetentreprise.com، تاريخ الاطلاع 2024/03/11.

[17] - جواب رئيس الحكومة سعد الدين العثماني حول التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لانتشار فيروس كورونا موفيد19 والإجراءات المتخذة لمواجهة هذه الجائحة، الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسات العمومية، مجلي النواب، بتاريخ 13 أبريل 2020.

[18] - مراد فارسي، حالة الطوارئ الصحية بالمغرب: التنزيل القانوني والإجراءات المواكبة، مجلة الباحث، ملف خاص بجائحة كورونا: الطوارئ الصحية، العدد 19، يونيو 2020

[19] - خالد بوشمال، هذه الدروس القانونية لكورونا في فترة الطوارئ الصحية بالمغرب، مقال منشور بجريدة هسبريس، تاريخ الاطلاع 2024/03/11.

المرتفقين فقط في حالات الضرورية وتعليق انعقاد الجلسات بمختلف المحاكم وتطوير الخدمات الرقمية لتفعيل العمل عن بعد.

6- تدابير لفائدة المأجورين المصرحين لدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في فبراير 2020 المتوفقين عن العمل من طرف المقاولة في وضعية صهبة من تعويض شهري ثابت وصافي قدره 2.000,00 درهم.

7- الدعم المؤقت للأسر العاملة في القطاع الغير المهيكل المتضررة من الوباء عبر مساعدات مالية بالغة 800,00 درهم بالنسبة للأسر المكونة من فردين او أقل 1.000, درهم بالنسبة للأسر المكونة من ثلاث إلى أربع أفراد و1.200,00 درهم بالنسبة للأسر المكونة من أكثر أربعة أفراد[20].

8- الاهتمام بالأطفال في وضعية هشة والأشخاص المتضررون ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص في وضعية الشارع وكبار السن والمسجونين والمغاربة المقيمون بالخارج[21].

**الازمات تتعلق بالكوارث الطبيعية:**

شكلت الازمات المرتبطة بالكوارث الطبيعية المناسبة في قيام الدولة بوظيفتها الاجتماعية، وقد عرف المغرب في السنوات الأخيرة عدة كوارث طبيعية (زلازل، فيضانات، سيول ناتجة عن أمطار غزيرة، غزو الجراد، التصحر، الجفاف، حرائق الغابات، انزلاق التربة...) تسببت في خسائر فادحة في الأرواح البشرية وخسائر مادية مهمة وعجز لا يمكن تقديره على المستوى الاقتصادي والبيئي، فمنذ فبراير 2021 تم اعداد الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية الأولى في المغرب للسنوات 2021-2031 تحت اشراف مديرية إدارة مخاطر الكوارث تابع للوزارة الداخلية و تمت ترجمة هذه الاستراتيجية إلى برنامج أولويات العمل (2021-2023) و برنامج العمل التنفيذي (2021-2026) يغطي 18 برنامجا و 57 مشروع.

**بالنسبة لحر ائق الغابات:** فقد تم إعداد المخطط المديري للوقاية و محاربة حرائق الغابات بالمغرب منذ سنة 2001 بهدف حماية الملك الغابوي و تقوية البنية التحتية و تكوين العاملين إضافة إلى وضع نظام للقيادة المندمجة و تقوية التعاون بين مختلف المتدخلين مع توعية الجماعات المحلية و الساكنة، بالإضافة أن المندوبية السامية للمياه و الغابات و محاربة التصحر تقوم بمحاربة هذه الكارثة في إطار عقود برامج مجالية ثلاثية و عشارية حيث تم تنفيد عقد برنامج 2005-2014 و في طور انجاز عقد برنامج 2015-2024 و تنفيد الميزانيات على أساس المشاريع أخدا بعين الاعتبار المجال و مكوناته[22].

**بالنسبة عزو الجراد:** لقد تم وضع عدة إجراءات لمواجهة خطر الجراد من خلال وضع البرنامج الوطني المستعجل ضد الجراد وتم إنشاء المركز الوطني لمحاربة الجراد بايت ملول سنة 1987 تحت وصاية وزارة الفلاحة تم تحول الى وصاية وزارة الداخلية (المديرية العامة للوقاية المدنية)[23].

**بالنسبة للتصحر:** يعرف التصحر على أنه ظاهرة تدهور الأراضي بالمناطق القاحلة وشبه القاحلة وكذا بالمناطق شبه الرطبة الجافة تحت تأثير عوامل من قبيل التقلبات المناخية والضغط البشري، وهي ظاهرة تهدد % 95 من الأراضي بالمغرب. بالنسبة لتدخلات قطاع المياه والغابات في هذا المجال فهي تشمل تنفيذ برامج عملية

---

[20] - استراتيجية المغرب في مواجهة موفيد19، مجلة الأوراق السياسية، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، العدد 20-07، أبريل 2020، الصفحة 18.

[21] - جميلة المصلي وزير التضامن والتنمية الاجتماعية و الاسرة المغربية، حوار صحفي مع مجلة الاناضول بتاريخ 2020/10/22.

[22] - التقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية، المجلس الاعلى للحسابات، أبريل 2016، الصفحة 31

[23] - التقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية، المجلس الاعلى للحسابات، أبريل 2016، الصفحة 43

لمحاربة انجراف التربة في إطار المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية ومحاربة زحف الرمال خاصة بالمناطق الجنوبية، بالإضافة إلى دورها في تنسيق إنجاز البرنامج الوطني لمحاربة التصحر[24].

**بالنسبة للفيضانات:** فقد عملت الدولة على وضع عدة خطط استباقية للحد من الفيضانات كإنشاء قنوات لصرف مياه الامطار، تسوية الوضعية القانونية للملك العمومي المائي واتخاد التدبير اللازمة لمحاربة النقط السوداء. كما وضعت اطقم على أهبة الاستعداد لمجابهة أي فيضان عبر انقاد السكان المحاصرين وسط السيول وتوفير المسكن والمأكل وكل الضروريات واعادة تأهيل المناطق المتضررة في إطار تدبير خطر الفيضانات[25].

**بالنسبة لزلازل:** في إطار التدابير الوقائية فقد عملت الدولة من خلال المعهد الوطني للجيوفيزياء سنة 2003 وبشراكة مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية على وضع خريطة زلزالية للمغرب وللجهات الحادية على سلم 50000/1 اعتماد على معطيات الزلازل مند بداية القرن الماضي. وبعد زلزال الحسيمة تم تجهيز المعهد ببنية تحتية جديدة للمراقبة والتتبع، ومنذ 2009 أصبح المعهد يتوفر على شبكة زلزالية رقمية V-SAT من اجل الإنذار والمراقبة وتضم الشبكة 50 مركزا. كما تم وضع ضوابط بناء مضاد للزلازل بموجب مرسوم رقم 2.02.177 والمرسوم رقم 2.12.666[26].

**ثانيا: زلزال الحوز**

تعرض المغرب ليلة الجمعة 08 شتنبر 2023 لهزة أرضية بقوة 7 درجات على سلم ريشتر بإقليم الحوز امتد مداه إلى مدن بعيدة بمئات الكيلومترات، خلف 2681 قتيلاً و25621 جريح بحسب وزارة الداخلية، كما خلف دمار كبير على مستوى مساكن القرى و الدواوير بل حتى بعض مدن الكبيرة كمراكش وعلى مستوى البنيات التحتية للمنطقة والمنشآت الإدارية من مدارس والمستشفيات والوحدات إدارية وغيرها. كما خلف دعر كبير لدى المواطنين كما شكل صدمة وحزن عميق وتضامن دولي واسع مع المغرب من جهة ومع المتضررين من الزلزال.

وقد تميزت هذه الفاجعة بروز الوظيفة الاجتماعية للدولة بتدخل الدولة العاجل مباشرة بعد الزلزال، فمنذ الساعات الأولى تجندت الدولة ملكا وحكومة وشعبا يسارعون الزمن في خطوات متتابعة ومدروسة وللاستجابة لآثار الزلزال عبر تسريع عملية انقاد الأرواح وإجلاء الجرحى واطعام وإيواء الناجين وفك العزلة عن المناطق المعزولة، من خلال إطلاق برنامج استعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررا من الزلزال ووصولا بوضع برنامج لإعادة بناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة على مدى خمس سنوات[27].

وقد عمات الدولة على تخطي تداعيات زلزال الحوز من خلال تدابير وإجراءات سيادية وأخرى قطاعية:

أ- **التدابير والإجراءات السيادية**: وتتمثل خصوصا في تدبير الملك بصفته رئيس الدولة وبصفته رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية وبصفته أمير المؤمنين طبقا لدستور 2011، تم تدبير الحكومة و البرلمان بمجلسيه:

1. **<u>تدابير رئيس الدولة</u>**

[24] - برنامج 423 الخاص بمحاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات-قطاع التنمية القروية والمياه والغابات-

[25] - التقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية، المجلس الاعلى للحسابات، أبريل 2016، الصفحة 25

[26] - التقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية، المجلس الاعلى للحسابات، أبريل 2016، الصفحة 41

[27] -محمد طارق، تقييم الاستجابة الوطنية خلال 15 يوما على زلزال الحوز، مركز الحوار العمومي والدراسات المعاصرة، 22 شتنبر 2023، الصفحة

ينص الفصل 42 من الدستور المغربي لسنة 2011 على أن الملك هو رئيس الدولة و ممثلها الاسمى و ضامن دوام الدولة و استمرارها، و على هذا الأساس فقد بادر بعدة تدابير استهلها بجلسة عمل يوم السبت 9 شتنبر 2023 لبحث الوضع في أعقاب الزلزال المدمر الذي أصاب إقليم الحوز، يوم الثلاثاء قام بزيارة للمركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بمراكش لتفقد حالة المصابين جراء الزلزال و التبرع بالدم، يوم الخميس14 شتنبر 2023 عقد جلسة عمل ثانية خصصت لتفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين و التكفل بالأفراد الأكثر تضررا، يوم الأربعاء 20 شتنبر 2023 عقد جلسة عمل ثالثة خصصت لبرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال.

### 2. تدابير القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية

ينص الفصل 53 من الدستور المغربي لسنة 2011 على أن الملك هو القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، وعلى هذا الأساس اعطى تعليماته قصد نشر القوات المسلحة الملكية بشكل مستعجلو تجنيد وسائل بشرية ولوجستيكية مهمة، جوية وبرية واستنفار وحدات متخصصة للبحث والإنقاذ وإقامة مستشفى طبي عسكري ميداني.

### 3. تدابير أمير المؤمنين

ينص الفصل 41 من الدستور المغربي لسنة 2011 على أن الملك هو امير المؤمنين، فقد امر وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بإقامة صلاة الغائب بمجموع مساجد المملكة ترحما على أرواح ضحايا زلزال الحوز.

وعليه فقد اتخذت التدبير الملكية إجراءات اجتماعية كرست للوظيفة الاجتماعية للدولة من حيث نوع وكم القرارات من قبيل:

- التدخل السريع للقيادة العليا للقوات المسلحة الملكية، عبر اتخاذ التدابير الضرورية على مستوى القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية والحاميات العسكرية للمملكة للتوصل والتنسيق مع السلطات المحلية ونشر وحدات التدخل والطائرات ومروحيات ووسائل الهندسية والمراكز اللوجستيكية بعين المكان بهدف تقديم الدعم الضروري لمختلف القطاعات المعنية والساكنة المتضررة.
- مواصلة كافة أعمال الإنقاذ بشكل عاجل على الصعيد الميداني.
- الاحداث الفوري للجنة البين وزارية المكلفة بوضع برنامج استعجالي لإعادة تأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المدمرة على مستوى المناطق المتضررة في أقرب الآجال.
- التكفل بالأشخاص في وضعية صعبة خصوصا اليتامى والأشخاص في وضعية هشة.
- التكفل الفوري بكافة الأشخاص بدون مأوى جراء الزلزال بتوفير الايواء والتغذية وكافة الاحتياجات الأساسية.
- تشجيع الفاعلين الاقتصاديين بهدف الاستئناف الفوري للأنشطة على مستوى المناطق المعنية.
- فتح حساب خاص لدى الخزينة العامة للملكة وبنك المغرب بهدف تلقي المساهمات التطوعية التضامنية للمواطنين والهيئات الخاصة والعمومية.
- التعبئة الشاملة لمؤسسة محمد الخامس للتضامن بجميع مكوناتها من أجل الدعم ومواكبة المواطنين في المناطق المتضررة.
- تشكيل احتياطات ومخزون للحاجيات الاولية (أدوية، خيام، أسرة، أفرشة، مواد غذائية...) على مستوى كل جهة من المملكة من اجل مواجهة كل أشكال الكوارث.

- إطلاق مبادرات استعجالية للإيواء المؤقت خصوصا من خلال صيغ ملائمة في عين المكان وفي بنيات مقاومة للبرد وللاضطرابات الجوية، أو في فضاءات استقبال مهيأة وتتوفر على كل المرافق الضرورية.
- منح الدولة مساعدة استعجالية بقيمة 30.000,00 درهم للأسر المتضررة.
- اتخاذ مبادرات فورية لإعادة الاعمار، تتم بعد عمليات قبلية للخبرة وأشغال التهيئة وتثبيت الأراضي.
- تقديم مساعدات مالية مباشرة بقيمة 140 ألف جرهم للمساكن التي انهارت بشكل تام و80 ألف درهم لتغطية أشغال إعادة تأهيل المساكن التي انهارت جزئيا.
- لإحصاء الأطفال ضحايا الزلزال ومنحهم صفة مكفولي الامة.
- إعادة البناء و التأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز بميزانية توقعية إجمالية تقدر ب 120 مليار درهم، على مدى خمس سنوات، تغطي الصيغة الأولى من البرنامج المندمج و متعدد القطاعات الذي يهم ستة أقاليم وعمالات المتأثرة بالزلزال (مراكش، الحوز، تارودانت، شيشاوة، ازيلال وورززات) مستهدفة ساكنة تبلغ 4.2 مليون نسمة، و يتمحور البرنامج حول أربعة محاور، الأول إعادة إيواء السكان المتضررين و إعادة بناء المساكن و إعادة تأهيل البنيات التحتية، ثانيا فك العزلة و تأهيل المجالات الترابية، ثالثا تسريع امتصاص العجز الاجتماعي خاصة في المناطق الجبلية المتأثرة بالزلزال و رابعا تشجيع الأنشطة الاقتصادية و الشغل و كذا تثمين المبادرات المحلية.
- تخصيص صندوق الحسن الثاني لمبلغ 2 مليار درهم لتمويل البرامج والمشاريع ذات النتائج المهيكلة من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### 4. التدابير الحكومية

طبقا لدستور 2011 و المهام الموكلة اليها دستوريا، سارعت الحكومة المغربية إلى عقد ثلاث اجتماعات، الاول يوم الاحد 10 شتنبر 2023 بعقد اجتماع مجلس الحكومة للتداول والمصادقة على مشروع المرسوم عدد 2.23.811 الصادر في 24 صفر 1445 الموافق ل 10شتنبر 2023 الخاص بإحداث حساب مرصود لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"، و الثاني يوم الخميس 14 شتنبر 2023 عقد اجتماع مجلس حكومي تم التداول خلاله في مساهمة الوزراء و الوزراء المنتدبين و المندوبان السامين و المندوب العام و المندوب الوزاري بأجرة شهر تقتطع من الأجرة الصافية من الضريبة على الدخل و الاقتطاعات المتعلقة بالتقاعد و التعاضد و مساهمة موظفو و أعوان الدولة و الجماعات المحلية و مستخدمو المؤسسات العمومية المصنفون في السلم التاسع و ما فوق أو ما يعادلهم بأجرة يوم عمل عن كل شهر على مدى ثلاثة أشهر تقتطع من الأجرة الصافية من الضريبة على الدخل و الاقتطاعات المتعلقة بالتقاعد و التعاضد (أجرة يوم عمل عن كل من أشهر شتنبر وأكتوبر ونونبر). والثالث يوم الخميس 21 شتنبر 2023 تم عقد اجتماع لمجلس الحكومة حيث تداول قرار تحويل مشروع المرسوم رقم 2.23.845 بمنح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الامة إلى مشروع قانون يعرض على المجلس الحكومي المقبل.

تم عقد اجتماعين للجنة البين وزارية المكلفة بالبرنامج الاستعجالي لإعادة تأهيل و تقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المدمرة جراء الزلزال و هي لجنة تم تشكيلها على مستوى رئاسة الحكومة و تتكون من القطاعات المعنية بتدبير الزلزال (الداخلية، الاقتصاد و المالية، التجهيز و الماء، التربية الوطنية و التعليم الاولي و الرياضة، الصحة و الحماية الاجتماعية، إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدية، الشباب و الثقافة و التواصل،

التضامن و الادماج الاجتماعي و الاسرة، الوزارة المنتدبة لدى وزيرة الاقتصاد و المالية المكلف بالميزانية، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الأوقاف و الشؤون الإسلامية، الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات، السياحة و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي و التضامني) بالإضافة إلى بعض الموظفين الساميين برئاسة رئيس الحكومة، الاول يوم الاثنين 11 شتنبر 2023، و الثاني يوم الاثنين 18 شتنبر 2023 تم خلاله دراسة مدى تقدم تفعيل و تنزيل البرنامج الاستعجالي لإعادة الايواء و مساعدة الاسر و المواطنين المتضررين مع تشكيل لجان تقنية تعمل على إحصاء المنازل التي انهارت كليا أو جزئيا لتحديد صنف الدعم الذي ستحصل عليه الاسر المعنية تفعيلا للتوجيهات الملكية.

وقد أسفر التدخل الحكومي على اتخاذ الإجراءات كتعبئة كافة الوسائل بالسرعة والنجاعة اللازمتين من أجل تقديم المساعدة للأسر والمواطنين المتضررين، خصوصا من اجل تنفيذ التدابير المتعلقة بإعادة التأهيل والبناء في المناطق المتضررة من هذه الكارثة الطبيعية ذات الآثار غير المسبوقة، و إيلاء الأهمية القصوى لانقاد الأشخاص في وضعية صعبة ودفن الموتى إلى جانب تقديم المواد الغذائية ووسائل الايواء، بالإضافة إلى إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية" يخصص لتلقي المساهمات التطوعية التضامنية للهيات الخاصة والعمومية والمواطنين داخل وخارج أرض الوطن، و إطلاق العمل لإعداد ووضع تصور لأجرأة التعليمات الملكية السامية بشأن إعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال والسبل الكفيلة بجلب استثمارات إليها وتعويض المتضررين الذين فقدو مساكنهم.

ب- **التدابير والإجراءات القطاعية:** وتتمثل التدبير التي قامت بها القطاعات الوزارية وفق المجالات التي تسيرها وكانت على الشكل التالي:

1. **وزارة الداخلية**[28]:

منذ الساعات الأولى لحدوث الزلزال الذي ضرب عدة مناطق، عملت وزارة الداخلية، وفق الصلاحيات الموكلة إليها على إحداث خلية تدبير الأزمات المحدثة طبقا للتوجيهات الملكية السامية، هدفها تنسيق العمل بين مختلف القطاعات الحكومية، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من الفعالية والنجاعة على مستوى التدخل الميداني، حيث تم عقد ندوة صحفية بمقر وزارة الداخلية ساعات بعد وقوع الزلزال للإعلان الرسمي عنه وتقديم الحصيلة الأولية لضحايا والجرحى وشرح مستويات التدخل العاجل لتدبير الازمة، بإضافة إلى إصدار ما يزيد عن 25 بلاغ لتحيين الأرقام على مستوى حصيلة الضحايا ومستوى تقدم عمليات البحث والانقاذ، وتتبع جهود السلطات العمومية للتكفل بالمصابين، وإيواء المتضررين، وإيصال الإعانات الغذائية والصحية لهم، وتأمين حركة السير بالطرق التي تضررت جراء الزلزال. كما ترأس وزير الداخلية لاجتماعين بعمالتي إقليم الحوز وإقليم تارودانت، بحضور عمال الأقاليم الأكثر تضررا من الهزة الأرضية بالإضافة إلى ممثلي المصالح الأمنية والمصالح الخارجية ومنتخبي الأقاليم المعنية.

وبناء على مضمون الفصل 145 من الدستور، أشرف الولاة والعمال بالمناطق المتضررة من الزلزال على تمثيل السلطات المركزية وتنسيق تدخلات المصالح اللامركزية للإدارة المركزية وتأمين حسن سيرها بما يحقق الفعالية والنجاعة والانتقائية.

2. **وزارة الصحة والحماية الاجتماعية**[29]:

[28] - موقع ماب نيوز على الموقع https://www.mapnews.ma/، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2023.
[29] - موقع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على الموقع https://www.sante.gov.ma/Pages/S%C3%A9isme-Al-haouz.aspx، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2023.

عملت الوزارة على التدخل الفعال لمواكبة زلزال الحور بعدة تدابير وإجراءات كتوفير ما مجموعه 2461 سريرا على مستوى المراكز والمؤسسات الاستشفائية بالجهات المتضررة لاستقبال الجرحى والمصابين و تجنيد أكثر من 500 سيارة إسعاف، توفير أزيد 400 طن من الادوية والمستلزمات الطبية، إحداث 9 وحدات صحية متنقلة مجهزة بجميع المعدات الخاصة بالإسعافات الأولية تشمل 69 طبيبا و159 ممرضا، تعبئة 1268 طبيبا عاما واخصائيا و1733 ممرضا وممرضة و التكفل ب 13919 حالة موزعة بين حالات بالشبكات المتنقلة وحالات بالشبكات الاستشفائية وحالات مازالت بالمستشفيات. كما سجل تعافي 12674 مصاب تلقوا العلاج بمستشفيات والوحدات الصحية التابعة لوزارة الصحة.

كما قام وزير الصحة والحماية الاجتماعية بزيارة ميدانية لعدة مراكز ومؤسسات صحية بجهة مراكش أسفي.

### 3. وزارة الاقتصاد والمالية:

عملت الوزارة في إطار اختصاصاتها القانونية والتنظيمية، بعدة تدابير وإجراءات كإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"[30] كما تم مصادقة لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، مساء اليوم الثلاثاء 3أكتوبر، بالإجماع على مشروع مرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير[31] و إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية يوم الاثنين 11 شتنبر 2023، طبقا لأحكام المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية بمرسوم إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"[32]، و تقديم عرض حول التدبير والإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة آثار الزلزال، خلال اجتماع مشترك للجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب مع لجنة المالية والتخطيط والتنمية بمجلس المستشارين بتاريخ 22 شتنبر 2023[33].

### 4. وزارة التجهيز والماء:

عملت الوزارة منذ الساعات الأولى لزلزال الحوز على جرد وتتبع حالة الطرق وتقديم حصيلة محينة لتدخلات الفرق الميدانية سواء على مستوى فتح الطرق المصنفة وغير المصنفة المتضررة بسبب الزلزال حيث جندت 235 آلية و243 سائقا و59 مؤطرا؛ فيما الأضرار التي لحقت الطرق والمسالك القروية بالمناطق المتضررة شملت الانزلاقات الأرضية والانهيارات الصخرية وتشققات وتصدعات على مستوى قارعة الطريق وقد همت هذه التدخلات 49 طريقا بـ 137 دوارا و24 جماعات على طول 465 كيلومترا[34]، و تفعيل مركز القيادة على المستوى المركزي، وإقامة مركز قيادة جهوي بمدينة تحناوت، وتقييم طبيعة وحجم الأضرار التي لحقت بالشبكة الطرقية، وتعبئة الوسائل الضرورية للتدخل، وتنظيم وتتبع التدخلات الميدانية، ثم التواصل[35]، و نشر وتعميم حالة الطرق المفتوحة وكذا التي عرفت انقطاعا مؤقتا حلال فترات زمنية محددة وذلك لإنجاز أشغال إصلاح الأضرار التي لحقت بها بسبب تداعيات الهزة الأرضية[36] بالإضافة إلى مراقبة حالة الموانئ على طول السواحل المغربية[37] و مراقبة السدود المنجزة والتي في طور الإنجاز وكل المشاريع المائية التي تم الانتهاء من اشغالها.

---

30 - موقع رئيس الحكومة https://cg.gov.ma/ar، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2023.
31 - موقع هسبريس https://www.hespress.com، تاريخ الاطلاع 19 أكتوبر 2023.
32 - موقع مجلس النواب https://www.chambredesrepresentants.ma، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2023.
33 - موقع مجلس المستشارين http://www.chambredesconseillers.ma/ar، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2023.
34 - موقع هسبريس https://www.hespress.com، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2023.
35 - موقع هسبريس https://www.hespress.com، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2023.
36 - موقع وزارة التجهيز والماء https://www.equipement.gov.ma، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2023.
37 - موقع وزارة التجهيز والماء https://www.equipement.gov.ma، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2023

### 5. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة[38]:

عملت الوزارة، في إطار المهام التنظيمية الموكلة لها على إحداث خلية اليقظة المركزية بالوزارة لتتبع مستويات تدخلها في تدبير آثار الزلزال، حيث تجلى استجابة الوزارة للفاجعة أولا من خلال تشكيل لجنة يقظة على المستوين المركزي والمحلي وعقد اجتماع طارئ للوقوف على التدابير الاستعجالية التي اتخذتها مختلف مكونات الوزارة و قيام وزيرة القطاع بزيارة للمناطق المتضررة من الزلزال بكل من أمزميز وإقليم أزيلال، وعقد لقاءات مع سكان هذه المناطق و تنسيق وتنظيم اجتماعات لتقييم الوضعية الراهنة للمناطق المتضررة من الزلزال وكذا الوقوف على مدى تقدم عملية تشخيص المباني على مستوى مدينة مراكش والتدابير التي تم اتخاذها من اجل جرد المخاطر القائمة بالإضافة إلى تشكيل لجان تقنية لإحصاء المنازل التي انهارت كليا او جزئيا في كل المناطق المتضررة.

### 6. وزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة[39]:

عملت الوزارة على تعزيز استجابتها لزلزال الحوز عبر اتخاذ مجموعة من التدابير لحماية السلامة العامة للتلاميذ والتلميذات والطاقم البيداغوجي والإداري بالمؤسسات التعليمية في المناطق المتضررة من خلال تعليق الدراسات بالجماعات والدواوير الأكثر تضررا (42 جماعة) وإحداث خلايا أزمة على الصعيدين المركزي والجهوي، والتي من مهامها حصر الأضرار المادية في المؤسسات التعليمية وإيجاد الصيغ المناسبة لضمان استمرار البيداغوجي بالإضافة إلى قيام وزير القطاع بزيارة ميدانية إلى المؤسسات التعليمية المتواجدة بالمناطق المتضررة بفعل الزلزال، كما تم إطلاق برنامج من اجل الدعم النفسي والاجتماعي للتلاميذ والتلميذات والطاقمين التربوي والإداري وذلك عبر تكوين 250 ملحق اجتماعي بالمناطق المتضررة و تعبئة فرق تقنية وهندسية مهمتها المعاينة الميدانية للمؤسسات التعليمية المتضررة و تنظيم قوافل تواصلية مع أمهات وآباء وأولياء أمور التلاميذ والتلميذات من اجل التحسيس بأهمية الاستمرارية البيداغوجية واستئناف الدراسة. كما تم منح أكثر من 6000 منحة كاملة لتلميذات وتلاميذ 26 جماعة بإقليم الحوز وتامين الاستمرارية البيداغوجية لتلميذات وتلاميذ المناطق المتضررة، وتم انطلاق الدراسة التدريجي يوم 18 شتنبر 2023 بعدد من الجماعات والدواوير باعتماد مخيمات دراسية ميدانية تم تجهيزها بجميع التجهيزات التربوية اللازمة أو تحويل تلميذات وتلاميذ المناطق المتضررة إلى المؤسسات تعليمية أخرى مستقبلة.

### 7. وزارة العدل[40]:

عملت الوزارة بدروها في إطار وظيفتها الاجتماعية على إحداث لجنة مركزية ولجان جهوية لتدبير الازمة على مستوى مجال تدخلها و تأمين استمرارية الخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين من خلال الاستئناف السريع للعمل بمختلف المصالح المركزية واللامركزية والمحاكم وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة بالإضافة إلى تأجيل الاختبارات الشفوية الخاصة بامتحان الاهلية لمزاولة مهنة المحاماة التي كان من المقرر إجراؤها أيام 12 و13 و14 و15 و16 و17 شتنبر 2023 و تأجيل دورة التكوين الأساسي المبرمجة لفائدة المحررين القضائيين من الدرجة الثالثة المتمرنين التي كان مقررا إجراؤها خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 17 شتنبر 2023 بمدن الرباط ومراكش واكادير.

كما يم وضع مراكز الاصطياف التابعة للمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل بكل من مراكش وأكادير والاطقم الإدارية والتقنية رهن إشارة السلطات العمومية للمساهمة في هذا الجهد الوطني

[38] - موقع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة http://www.mhpv.gov.ma/ar، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2023.
[39] - بلاغ لوزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة منشور بموقع هوية بريس https://howiyapress.com، تاريخ الاطلاع 19 أكتوبر 2023.
[40] - بلاغ لوزارة العدل منشور بموقع المغرب24 https://www.almaghreb24.com، تاريخ الاطلاع 19 أكتوبر 2023.

الكبير لاستقبال ضحايا الزلزال وتقديم الدعم النفسي للناجين من الزلزال ومواكبتهم من طرف المساعدين الاجتماعيين العاملين بأسلاك وزارة العدل، والتنسيق مع وزارة الصحة جول عملية البرع بالدم للراغبين في ذلك من الموظفين بمختلف المصالح المركزية والجهوية ومحاكم المملكة.

وقد تم عقد اجتماع تنسيقي بمبادرة من وزارة العدل مع ممثلي الهيئات المهنية لمساعدي القضاء (الموثقين، العدول، النساخ، التراجمة والمفوضين القضائيين) خصص لتدارس أوجه الدعم القانوني الممكن تقديمه للفئات المتضررة من هذه الفاجعة وإطلاق مبادرة الاعمار القانوني الذي يخص وثائق المواطنين من عقود زواج وعقود عدلية ووكالات وغيرها من الوثائق الرسمية التي سيتكفل العدول والموثوقون بإعدادها مجانا للمواطنين المتضررين الذين فقدو هذه الوثائق. وقد تم تكليف فريق ميداني مكون من 40 مساعد اجتماعي لتسجيل المواطنين والمواطنات الذين فقدوا وثائقهم القانونية جراء الزلزال.

### 8. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد والتضامن[41]:

عملت الوزارة في إطار مواكبتها للتداعيات زلزال الحوز على إطلاق تعبئة شاملة لمؤسسات الوزارة وكل مهنيي القطاع السياحي لمواجهة تداعيات الزلزال المدمر عبر ترؤس الوزيرة لجلسات عمل بمقر الوزارة بهدف تأمين أكبر قدر من التنسيق على مستوى تدخلات الوزارة ومنهيي القطاع لتنزيل التوجيهات الملكية لدعم الساكنة المتضررة من الفاجعة ومواجهة تبعاته و تنسيق مبادرة منهيي القطاع، الرامية إلى توزيع الخيام والاسرة والوجبات، مع التزام بتعزيز وتكثيف المساهمة في الصندوق الخاص بمحاربة آثار الزلزال، و جرد وإحصاء الفنادق المغلقة حاليا في مراكش واكادير وورززات وتحديد طاقتها الاستيعابية ووضعها رهن إشارة السلطات المختصة لإيواء المتضررين.

كما تم ربط الاتصال عبر المكتب الوطني للسياحة مع منظمي الرحلات السياحية وشركات الطيران من اجل طمأنتهم وتشجيعهم على مواصلة برمجة وجهة المغرب و تتبع وضعية الفنادق بالمناطق المتضررة عبر المعاينة التقنية للبيانات واتخاذ التدابير اللازمة كلما اقتضى الأمر ذلك لجعلها تستجيب لمعايير السلامة.

### 9. وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة[42]:

عملت الوزارة على تعزيز التنسيق مع المؤسسات التابعة لها والمصالح اللامركزية وشركات القطاع الطاقي والمنجمي من اجل معاينة البنيات التحتية الطاقية وحالة التموين بالمواد الطاقية والتتبع الدقيق والمستمر لعمليات تزويد المناطق المتضررة بالمواد الطاقية. كما تم عقد اجتماع لجنة علمية بمقر مديرية الجيولوجيا بصفتها المصلحة الوطنية للجيولوجيا، بهدف تدارس الجوانب العلمية لزلزال الحوز وآثار على المنطقة بغية تحديد ووصف السياق الجيولوجي، الجيوفيزياء والزلزالي للهزات الأرضية المسجلة. وقد خلصت أشغال اللجنة إلى:

أ- مراجعة خريطة توزيع المناطق الزلزالية الخاصة بالقانون المتعلق بالبناء المضاد للزلازل.
ب- إعداد خرائط دقيقة للمناطق التي تعرضت لتشوهات على السطح.
ت- تعميق البحث عن آثار واضحة لمختلف الصدوع من طرف خبراء الجيولوجيا عبر الصور الجوية.
ث- تحديد نوعية التحركات التي شهدتها أصناف الصدوع عبر القياسات البنيوية.
ج- إدراج المعطيات الجيولوجية المتوفرة عند عمليات اتخاذ القرار خلال مختلق نراحل إعادة البناء بالمناطق المتضررة.

[41] - بلاغ صحافي مشترك بين فاطمة الزهراء عمور، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وحميد بنطاهر، رئيس الكونفدرالية الوطنية للسياحة حول تدابير الوزارة لمواكبة تداعيات زلزال الحوز، موقع هسبريس https://www.hespress.com، تاريخ الاطلاع 19 اكتوبر 2023.
[42] - محمد طارق، تقييم الاستجابة الوطنية خلال 15 يوما على زلزال الحوز، مركز الحوار العمومي والدراسات المعاصرة، 22 شتنبر 2023، الصفحة

ح- الأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات أثناء اختيار مواقع محطات قياس الزلازل التي سيقوم بها المركز الوطني للبحث العلمي والتقني.

**10. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار[43]:**

من جهتها الوزارة على عقد اجتماع عاجل يوم الاحد الذي تلا الفاجعة، خلص إلى ضرورة اعتماد مرونة بخصوص آجل التسجيل وتقديم التسهيلات للشباب والشابات المنحدرين من المناطق المتضررة خاصة جامعتي أكادير ومراكش بالإضافة إلى باقي المؤسسات الجامعية الأخرى لاسيما ذات الاستقطاب المفتوح و تم توجيه مذكرة وزارية لكافة رؤساء الجامعات المغربي من أجل اعتماد المرونة اللازمة لتسجيل وإيواء الطلبة ومنحهم كل التسهيلات لاجتياز المباريات، و قرار تأجيل جميع مباريات الماستر والدكتوراه ومباريات التوظيف بالنسبة للأساتذة الباحثين والإداريين لمدة أسبوع إضافي بعد زلزال من اجل تقييم الوضع والتجاوب معه.

كما تم إعطاء الأسبقية لطلبة المناطق المتضررة من الزلزال للاستفادة من خدمات الايواء والمطاعم والمنح وتقديم أوجه الدعم المطلوب للطالبات والطلبة من المناطق المتضررة سواء على مستوى المنح او التسجيل بالمؤسسات الجامعية وتوفير أسرة والايواء الجامعي وتعبئة الفرق البيداغوجية والإدارية على مستوى الجامعات لإحداث خلايا التتبع والتضامن مع ضحايا الزلزال وإقرار تسهيلات لفائدة الطلبة المنحدرين من المناطق المتضررة من الزلزال الذي ضرب عدة أقاليم بالمملكة.

**11. وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة[44]:**

عملت الوزارة مباشرة بعد حدوث الزلزال على إحداث خلية للتتبع تضم جميع مكونات القطب الاجتماعي المتمثلة في مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية والمعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة و تعبئة مختلف الموارد البشرية البالغة 193 إطارا تابعا للتعاون الوطني، بالإضافة إلى 203 أطر تابعين للشركاء من مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني و تعبئة مجموعة من المساعدات، من بينها خيمة "المساعدة الاجتماعية"، المكلّفة بالاستقبال والاستماع والإرشاد والمواكبة الاجتماعية والنفسية، وخيمة "الحاضنة الاجتماعية" التي تسهر عليها وكالة التنمية الاجتماعية، ثم خيمة "فضاء الأطفال"، فضلا عن تسريع عمل خيمة "جسر الأسرة" بالمناطق المتضررة.

وقد شملت تدخلات الوزارة حوالي 89 جماعة من بين 108 جماعات متضررة، استفاد منها أزيد من 36 ألف شخص إلى غاية 13 أكتوبر الجاري.

**ج- التوجه الاجتماعي للدولة خلال زلزال الحوز**

إن مختلف التدابير السيادية أو القطاعية والتي همت العمل الإنساني والاجتماعي بالأساس من انقاذ أرواح المتضررين وتكريس حقهم في العيش، والرعاية الصحية وتكريس حقهم في التطبيب، وتزويدهم بخيام تستجيب لمتطلبات العيس الكريم هو تكريس لحقهم في السكن اللائق ولو مؤقتا، وتوفير مخيمات لمتابعة دراسة الشابات والشباب المنطقة وتحولهم إلى مؤسسات أخرى مستقبلة هو تكريس لحقهم في التعليم، وتشجيع المقاولات والشركات على استمرار نشاطها هو تكريس لحقهم في الشغل والتنمية.

---

[43] - محمد طارق، تقييم الاستجابة الوطنية خلال 15 يوما على زلزال الحوز، مركز الحوار العمومي والدراسات المعاصرة، 22 شتنبر 2023، الصفحة

[44] - تصريح وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، عواطف حيار على أسئلة فرق نيابية بمجلس النواب، خلال جلسة الأسئلة الشفوية، الإثنين 16 اكتوبر 2023، موقع هسبريس https://www.hespress.com، تاريخ الاطلاع 19 اكتوبر 2023.

كما أن فتح حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية" وإحداث مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي تحت اسم وكالة تنمية الأطلس الكبير، يُعهد إليها بالإشراف على تنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال ثامن شتنبر وتدبير مشاريعه، و استمرار اللجان البين وزارية في عقد اجتماعاتها لتتبع مدى تنفيذ برامج الدعم و إعادة إعمار المناطق المتضررة، دليل على انخراط الدولة لمواجهة تداعيات زلزال الحوز على ساكنة المناطق المتضررة و تجسيد للوظيفة الاجتماعية للدولة

## خاتمة

منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش وهو يولي أهمية كبرى للمسألة الاجتماعية بحيث لا يخلو خطاب للأمة إلا وتضمن تدابير او خطط أو دراسات أو أوامر تهم الجانب الاجتماعي. وقد انعكس هذا التوجه على وظائف الدولة والسياسات العمومية التي تعمل على تطبيقها، إلا ان الوظيفة الاجتماعية أصبح لها الريادة خصوصا خلال الازمات، ولعل أزمة كورونا وزلزال الحوز كانا مثالين اظهر بجلاء مدى تدخل الدولة ومساعدة المواطنين على تجاوز مخلفات هاتين الكارثتين.

فالدولة، خلال الازمات خصوصا أزمة كورونا وزلزال الحوز، استرجعت هيبتها ومكانتها وأعاد السؤال حول الوظائف الموكلة إليها لاسيما مع هيمنة الطابع الليبرالي على الحكومات المتعاقبة واتسام سياساتها بالتخلي التدريجي عن القطاعات الاجتماعية على اعتبار أنها غير منتجة وتستنزف فقط الميزانية العامة. إلا أن هذه الازمات أكدت أن الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية ليست فقط حقوقا أساسية بل هي ركائز لكل دولة تطمح لأن تكون دولة قوية سياسيا واجتماعيا تستطيع مقاومة أي أزمة قد تعصف بها، بل ركائز بناء دولة اجتماعية.

# لائحة المراجع

البوز، أحمد. (2020). القانون الدستوري لحقوق الإنسان: دراسة في الحماية الدستورية للحقوق والحريات في المغرب والتجارب المقارنة. سلا: مطبعة شمس بريس.
طارق، محمد. (2023). تقييم الاستجابة الوطنية خلال 15 يوما على زلزال الحوز. مجلة مركز الحوار العمومي والدراسات المعاصرة.
بوشمال، خالد. (2024). هذه الدروس القانونية لكورونا في فترة الطوارئ الصحية بالمغرب. جريدة هسبريس.
عبد العال، طارق. (2024). فكرة حقوق الإنسان والدولة. جريدة الشروق. متاح على: www.shorouknews.com.
شملال، رداد. (2023). بناء الدولة الاجتماعية بالمغرب. مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية.
الحديد، كوثر. (2024). إنجازات الملك محمد السادس. موقع موضوع. متاح على: https://mawdoo3.com.
البغدادي، محمد. (2024). التجربة المغربية في تدبير أزمة كورونا. مجلة القانون والأعمال الدولية. متاح على: www.droitetentreprise.com.
وخشى، خالد. التنمية الاجتماعية بالمغرب... أي حضور لمفهوم الدولة الراعية؟ مجلة العمق المغربي. متاح على: www.al3omk.com.
البراق، سفيان. (2018). ما هي غاية العقد الاجتماعي؟ مركز الجزيرة للدراسات.
بنان، طلال صالح. (2014). الدولة بين الوظيفة الاجتماعية وتحديات المشكلة الاقتصادية. مجلة عكاظ.
فارسي، مراد. حالة الطوارئ الصحية بالمغرب: التنزيل القانوني والإجراءات المواكبة. مجلة الباحث، العدد 19.
المجلس الأعلى للحسابات. (2016). التقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية.
مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد. (2020). استراتيجية المغرب في مواجهة موفيد19. مجلة الأوراق السياسية، العدد 20-07.
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات-قطاع التنمية القروية والمياه والغابات. برنامج 423 الخاص بمحاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة.
المواثيق الدولية
الأمم المتحدة. (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
الأمم المتحدة. (1966). العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
العثماني، سعد الدين. (2020). جواب رئيس الحكومة حول التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لانتشار فيروس كورونا موفيد19 والإجراءات المتخذة لمواجهة الجائحة. الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسات العمومية، مجلس النواب.
المصلي، جميلة. (2020). حوار صحفي مع مجلة الأناضول.
حيار، عواطف. (2023). تصريح وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على أسئلة فرق نيابية بمجلس النواب. هسبريس. متاح على: https://www.hespress.com.
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة. (2023، 19 أكتوبر). بلاغ منشور بموقع هوية بريس. متاح على: https://howiyapress.com.
وزارة العدل. (2023). بلاغ منشور بموقع المغرب24. متاح على: https://www.almaghreb24.com.
عمور، فاطمة الزهراء و بنطاهر، حميد. (2023، 19 أكتوبر). بلاغ صحافي مشترك حول تدابير الوزارة لمواكبة تداعيات زلزال الحوز. هسبريس. متاح على: https://www.hespress.com.
Merrien, X. F. (2007). L'État providence. PUF.